

Distr.
GENERAL

A/52/359
19 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين
وأفراد أسرهم

تقرير الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب توقيعها والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى النظر في توقيع تلك الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها على سبيل الأولوية.

٢ - وطلبت الجمعية العامة، بقرارها ٨٥/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للترويج للاتفاقية، من خلال الحملة العالمية للإعلام بشأن حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان؛ ودعت مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، إلى تكثيف جهودها بهدف نشر المعلومات عن الاتفاقية وتعزيز فهمها؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً مستكملاً عن حالة الاتفاقية. واتخذت لجنة حقوق الإنسان قراراً مماثلاً في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (القرار ١٥/١٩٩٧).

٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧، كانت قد صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو انضمت إليها أوغندا، والبوسنة والهرسك، وسري لانكا، وسيشيل، والفلبين، وكولومبيا، ومصر، والمغرب، ووقعتها شيلي والمكسيك. وسيبدأ نفاذ الاتفاقية حين تصدق عليها أو تنضم إليها ٢٠ دولة على الأقل.

* A/52/150 و Corr.1.

٤ - وفيما يتعلق بطلب الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٨٥/٥١، تجدر الإشارة إلى أن المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان قد دعيا إلى عقد اجتماع الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى في أديس أبابا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٦، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية. وكان الغرض من الاجتماع هو بدء حوار مع دول هذه المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بغية تحديد العقبات التي تعترض سبيل التصديق عليها والبحث عن وسائل للتغلب على هذه العقبات. وحضر الاجتماع خبراء حكوميون من ١٧ دولة. وهناك اجتماع ثان للخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى، لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقد في عمان في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بمساعدة حكومة الأردن.
